الاتحاد المغاربي بين مقومات البناء وعناصر الإخفاق

– مع الإشارةإلى التكامل الاقتصادي عبر المناطق الحدودية –

أ.د.رايس مبروك
جامعة بسكرة

د. رايس عبد الحق
جامعة بسكرة

أ. كريمة بن شريف
جامعة بسكرة

الملخص:

عادة ما تواجه الدول معضلة متعلقة بكيفية التعامل مع المناطق الحدودية، خاصة الدول ذات المساحات الشاسعة، والتي تعطي الأولوية لتحقيق التنمية في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تقع في المركز، مما يجعل المناطق الحدودية باعتبارها تقع في الأطراف ذات أولوية متأخرة في تحقيق التنمية، ونحن في هذه الورقة نحاول تسليط الضوء على دور التجارة البينية بين المناطق الحدودجية في التنمية الاقتصادية لهذه المناطق بصفة عامة وبالنسبة لدول الاتحاد المغاربي بصفة عامة، مع الاشارة الى مقومات البناء وعناصر الاخفاق للتكامل الاقتصادي المغاربي.

Abstract :

States face a great problem as to how to deal with border areas, especially those wich contain a large areas, and which give priority to development in densely populated areas located in the center, making border areas as parties in the region a priority for development. And In this paper, we try to know and highlight the role of the intra-border trade in the economic development of these regions in general and the countries of the Maghreb Union in general, with reference to the building blocks and elements of the failure of Maghreb economic integration.

مقدمة:

عادة ما تواجه الدول معضلة متعلقة بكيفية التعامل مع المناطق الحدودية، خاصة الدول ذات المساحات الشاسعة، والتي تعطي الأولوية لتحقيق التنمية في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تقع في المركز، مما يجعل المناطق الحدودية باعتبارها تقع في الأطراف ذات أولوية متأخرة في تحقيق التنمية.

وبالتالي، المسألة مرتبطة بكيف تخطط الدول لتحقيق التنمية المستدامة؟، وهل تسعى لاستثمار كافة الموارد الموجودة لديها بما في ذلك تلك التي توجد في المناطق الحدودية على نحو تتحول معه تلك المناطق من كونها عبء أمني إلى ثروة اقتصادية .

وتعد الجزائر من الدول التي تواجه هذه المعضلة، ليس لكبر مساحتها فقط، وإنما أيضًا بسبب عدم وجود دول متماسكة على الجانب الآخر من المناطق الحدودية كما في حالة ليبيا، أو الاضطرابات الامنية في تونس وفي جنوبها لاسيما مالي والنزاع المغربي الصحراوي، وهو ما يجعل الجزائر الطرف الرئيسي الذي يتحمل عبء تأمين هذه المناطق وتنميتها اقتصاديًا دون أن يكون هناك شريك لها في الجانب الآخر من الحدود.

فمن يرغب في حل مشكلتي الأمن والتهريب ومشكلة البطالة في كل من دول الاتحاد المغاربي، وبالتالي حل مشاكل مناطق المركز المكتضة بالسكان، لاسيما العواصم الخمس، فعليه أن يتبنى استراتيجية إقليمية للتنمية، بوصفها الاستراتيجية الحقيقية المطلوبة في عصر العولمة الليبرالية، القادرة على إقامة بنى تحتية متطورة تربط بين العواصم والمدن الداخلية والحدودية بعضها ببعض، وتفسح في المجال لولادة أقطاب تنموية أساسية في كل من تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريطانيا خارج نطاق العواصم، كما هي الحال عليه في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يتطلب تغييرا جذريا في نمط إدارة الدولة والمجتمع، بين المركز والأقاليم، أي نحو تحقيق اللامركزية السياسية والإدارية، أي تطوير الديمقراطية التشاركية عبر خلق المجالس المحلية في المحافظات الداخلية والحدودية لكي تتمتع بسلطات حقيقية، والانفتاح المحتوم للحدود بين البلدين يتيح حرية تنقل السلع ورأس المال والمواطنين.

ونحن في هذه الورقة نحاول تسليط الضوء على دور التجارة البينية بين المناطق الحدودجية في التنمية الاقتصادية لهذه المناطق بصفة عامة وبالنسبة لدول الاتحاد المغاربي بصفة عامة،مع الاشارة الى مقومات البناء وعناصر الاخفاق للتكامل الاقتصادي المغاربي.

المحور الأول–الوحدة المغاربية بين المد والجزر:

لقد عرف التكامل المغاربي تطورات عديدة، فالمغرب العربي ككتلة جغرافية واحدة، فهي متقاربة ومتميزة وهي متجانسة إلى حد كبير إثنيا وعرقيا ودينيا ومذهبيا ولغويا وثقافيا ولها تاريخ مشترك، ولقد كانت هناك من العديد من بوادر ومحاولات العمل الوحدوي المغاربي ، وسوف نتطرق من خلال العناصر التالية:[i]

1– بوادر ومحاولات العمل الوحدوي المغاربي قبيل الحرب العالمية الأولي

لقد ظهرت بوادر العمل المغاربي المشترك منذ بدايات القرن العشرين ، حيث انبعثت فكرة وحدة المغرب العربي لدي مجموعة من الحركات السياسية المطالبة بالوحدة المغاربية تمثلت في حركة الشباب التونسي التي تأسست عام 1907، وحركة الشباب الجازئري والتي تأسست هي الأخرى عام 1907، لتظهر بعد مدة من الزمن حركة الشباب المغربي التي تأسست عام 1919، كذلك جمعية الشرفاء التي أسسها الشيخ المكي بن عزوز سنة1913م بالمدينة المنورة، وهناك العديد من الجمعيات واللجان والمجلات التي ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى كبوادر للعمل المغاربي المشترك، إلا أنه إذا رجعنا إلى الوراء نجد أن مقاومة الأمير عبد القادر أخذت بعدا مغاربيا ايضا .[ii]

2– مشاريع الوحدة المغاربية بعد الحرب العالمية الأولي

عرفت هذه المرحلة ظهور العديد من مشاريع الوحدة المغاربية نذكر اهمها:[iii]

2–1– نجم شمال افريقيا:ولقد كان نجم شمال إفريقيا الذي تأسس سنة 1923 كجمعية مهنية للدفاع عن العمال المغاربة، إلا أنه في سنة 1926 تحول إلى جمعية سياسية يعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي، فقد دافع فيه عن قضايا المغرب العربي، وقدم مطالب تخص الأقطار الثلاثة أهمها مطلب استقلال شمال إفريقيا، فنشاط الجمعيات كان متمركزا بالمهجر.

2–2– جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين: اختلف الكتاب حول تاريخ نشأة جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا ،فقد ورد أنها انشأتلأول مرة سنة 1912م بالجزائر العاصمة ،وذكر كتاب آخرون أنها نشأت سنة 1927 م بباريس و أن الذي أنشأها هو المراكشي احمد بلافريج.

2–3–**نشاط الحركات الوطنية المغاربية:** في منتصف الثلاثينيات انتقلت فكرة المغرب العربي إلى أقطار شمال إفريقيا ذاتها،حيث أصبحت احد الموجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية الثلاث.

2-4-**جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية:** لما جاء عام 1944 م تكونت هيئة عامة لجمع الشمل،وتوحيد الرأي والكفاح سميت جبهة ، الدفاع عن إفريقيا الشمالية تحت رئاسة العلامة الجليل محمد الخضر حسين، وسكرتاريةالأستاذ الفضال الورثالني ،وضمت أعضاء من جميع أقطار المغرب العربي،ومن جميع الهيئات والأحزاب،ووضع قانون أساسي يهدف بالدرجة الأولى إلى استقال هذه البلاد،استقالا تاما ووحدة شامله ، فأبلت هذه الجمعية بلاءا عظيما في سبيل تنمية روح الاستقلال والوحدة ، في نفوس أبناء المغرب العربي إذ أصبحت كلمة الاستقلال ،وكلمة الوحدة،من التحيات المفضلة عند المغاربة

3- مشاريع الوحدة المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية

3-1 مؤتمر المغرب العربي: عقد مؤتمر المغرب العربي يوم 15 فيفري 1947 م إلى غاية 22 فيفري 1947، الهدف من هذا المؤتمر هو اتخاذ موقف مشترك لتأييد القضية الوطنية المغربية، والتأكيد على الاستقلال التام للدول الثلاث:-تونس –المغرب –الجزائر.

3-2- مكتب المغرب العربي: بمجرد ما انتهى مؤتمر المغرب العربي، قام ممثلو أحزاب الاستقلال والشعب والدستور بفتح دار لتوحيد مكانتهم في القاهرة، طبقا لتوصية المؤتمر وأطلقوا عليها مكتب المغرب العربي ،وقد اشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام :القسم المراكشي ويتعاون فيه حزب الاستقلال وحزب الإصلاح ، والقسم التونسي ويشرف عليه حرب الدستور الجديد،وقسم الجزائر مخصص لحزب الشعب، وهذا من أجل توحيد نضال المغرب العربي

3-3- لجنة تحرير المغرب العربي: بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي يوم 5 جانفي1948م،لتصبح بعد هذا الممثل الشرعي للمغاربة بعد أن نالت التأييد والدعم من العديد من الدول العربية والإسلامية.

3-4- جبهة الاتحاد والعمل المغاربية: من المحطات الهامة على صعيد محاولات توحيد العمل الوطني المغاربي ،والتي تضاف إلى تجربة مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي،تلك المحاولة التي ظهرت في1جمادى الأولى1371هـ/02فبراير1952م بمنطقة شانتي بباريس والتي ضمت عدة أحزاب سياسية مغاربية شكلت جبهة سمية جبهة الاتحاد والعمل المغاربية، وكان من اهم اهدافهذا الاتحاد، هو العمل بجد واخلاص لتحرير المغرب العربي من جميع الاوضاع الاستعماريةوإيصاله إلى السيادة التامة وا من جميع االوضاع االستعمارية،كما جاء في ميثاقه.[iv]

3-5- مؤتمر طنجة: انعقد مؤتمر طنجة مابين السابع والعشرين والثلاثين من أفريل 1958 في ظروف خاصة إذ جاءت بعد قنبلة القوات الفرنسية لقرية ساقية سيدي يوسف في الثامن فيفري 1958، والذي ضم قادة كل من حزب الاستقلال الحاكم في المغرب على رأسهم (علال الفاسي)والحزب الدستوري الجديد الحاكم في تونس بقيادة (باهي لدغم) وأعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية (عبد الحميد مهري-محمد بوصوف، فرحات عباس...) عقد هذا المؤتمر بعد استقلال كل تونس والمغرب، وبهذا تم تراجع عن فكرة الوحدة المغاربية وبذلك اعتبرت سنة 1956 سنة مشرقة ومظلمة؛ "فهي مشرقة لأنها فتحت الباب أمام الاستقلال، ومظلمة لأنها أجهضت نهائيا فكرة وحدة المغرب العربي، وذلك لكون استقلال كلا الدولتين اتخذ شكل ميثاق مع المستعمر الذي اختار الحكام الذين سيحلون مكانه، إذ عمل على إرجاع الملك محمد الخامس إلى المغرب على حساب الحركات النضالية وأقام معه نوعا من التحالف يلتزم بموجبه بالحفاظ على مصالح فرنسا وضرب كل ما من شأنه طرح فكرة المغرب العربي، ونفس الأمر مع تونس إذ تم منحها الاستقلال مع ضرورة المحافظة على المصالح الأساسية الفرنسية ومقاومة فكرة وحدوية"[v].

من بين النقاط التي أشار إليها المؤتمر هو وحدة المغرب العربي، فالشكل الفيدرالي هو الملائم لواقع بلدان المغرب العربي، كذلك إنشاء مجلس استشاري في المرحلة الانتقالية ينبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية،لقد أطلق على المؤتمر ندوة الوحدة، إلا أن ما نلاحظه هو بداية النهاية في التفكير حول الوحدة، لقد انشغلت تونس والمغرب ببناء الدولة الوطنية والابتعاد عن فكرة الوحدة. فوحدة المغرب العربي قبل 1962كانت وحدة العمل النضالي ضد المستعمر وليس المصير، وهو ما أدى إلى تلاشيها بعد استقلال المغرب.

4- مشاريع الوحدة المغاربية بعد 1962

4-1- في السبعينات:فأول عمل وحدوي بعد استقلال الجزائر يدعو إلى التماسك الإقليمي أي وجود مؤسسات إقليمية قادرة على تعبئة الموارد على مستوى الإقليم المغاربي ككل، ولقد عرف المغرب العربي قيام مؤسسة إقليمية وحيدة وهي "اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب وقد نشأت بمبادرة من مؤتمر وزراء اقتصاد دول المغرب العربي في أكتوبر 1964 "استهدفت هذه اللجنة دراسة إمكانية إحداث تكامل بنيوي بين اقتصاديات البلدان المغاربية... فهدفت إلى تحرير المبادلات الاقتصادية بين بلدان المغرب والمجموعة الأوربية". إلا أن هذه اللجنة عرفت إخفاق وتعثر في عملها وهذا راجع لطابعها الاستشاري وكذا غياب المؤسسات القادرة على ممارسة السلطة واتخاذ القرارات اللازمة وبروز قضية الصحراء منذ

1976 "إلا أن السبب الرئيسي وراء فشلها هو غياب الإرادة السياسية للتنسيق الإقليمي، فلقد نظرت كل دولة إلى التنمية على أنه تحد قطري ومن ثم شرع في تنفيذ برنامج خاص يتفق ووجهة نظره وارتباطاته الاجتماعية الداخلية"، ولقد تم إيقاف التجربة نهائيا خاصة بعد نشوب الخلاف بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء[vi].

2-4- الثمانينات: فالتكامل المغاربي عرف ركودا إلى غاية 1983، حيث بدأ التقارب من جديد بين الدول وذلك بعد "معاهدة الإخاء والوفاق" بين الجزائر وتونس في 19مارس 1983، وتركت المجال مفتوحا لانضمام دول أخرى وانضمت موريتانيا في ديسمبر 1983 إلا أن كل من ليبيا والمغرب تخوفتا من هذه المعاهدة واعتبرتاها حلفا منهما خاصة بعد رفض ليبيا طلب الانضمام إلى معاهدة الإخاء والوفاق "، وهذا لاشتراط الجزائر عدم تسوية مسألة الحدود بين البلدين، ولما رفضت ليبيا ذلك جُمد طلب انضمامها إلى الاتفاقية" ففي 13أوت 1984 أبرمت كل من ليبيا والمغرب معاهدة وحدة أنشأ بموجبها "الاتحاد العربي الإفريقي" وسعت كل دولة إلى تحقيق أهداف معينة "ليبيا وجدت في الاتحاد فرصة للخروج من العزلة الدبلوماسية التي تعيشها،ومنذ سنوات بعد كل محاولاتها الوحدوية الفاشلة، المغرب وجد فيه إمكانية قطع الإعانات الليبية وتمكين الجيش المغربي من إتمام عملية الحائط الصحراوي[vii].

على الصعيد الإقليمي شككت الجزائر في نوايا المغرب واعتبرت موجة ضدها وأنه لا يخدم الوحدة والسبب في ذلك تفاقم عزلة المغرب، وعرف هذا الاتحاد فشل وهذا بسبب عدم سحب ليبيا لاعترافها بالجمهورية العربية الصحراوي وكذا عودة الدفء للعلاقات الجزائرية الليبية مع بداية سنة 1986، في جوان 1988 دعت الجزائر لعقد قمة عربية لمناقشة القضية الفلسطينية، وكانت القمة العربية متبوعة بقمة مغاربية عقدت في زرالدة أجمع فيها الملك والرؤساء الأربع الملك الحسن الثاني (المغرب)، والرؤساء: بن جديد الشاذلي (الجزائر)، معمر القذافي (ليبيا)،زيد العابدين بن علي (تونس)، معاوية ولد سيدي أحمد الطايع (موريتانيا). وقد شكل الرؤساء والملك المجتمعون لجنة مغاربية لإنجاز مشروع الوحدة المغاربية وتتفرع عنها خمس لجان متخصصة ودامت أشغالها من جوان 1988 إلى جانفي 1989، وفي 17فبراير 1989 التقى الملك والرؤساء الأربع في مراكش للتوقيع على اتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربي، فالاتحاد المغاربي أو معاهدة اتحاد المغرب العربي هو ميلاد سياسي واقتصادي وقانوني فالسياسي والاقتصادي انبثق عليهما المجلس الرئاسي ومجلس وزراء الشؤون الخارجية وكذا الأمانة الدائمة، والمجلس الشورى المغاربي، أما القانوني فيضم هيئة قانونية تضم 10 أعضاء أي قاضيين من كل بلد[viii].

وفي المجال الاقتصادي والذي يمثل لب دراستنا نصت المادة الثالثة من المعاهدة على ضرورة تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد ،وفي هذا الاطار تم توقيع الاتفاق على الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة بتاريخ 11 مارس 1991 ،أي سنتين بعد عقد اتفاقية مراكش وتتجسم أهداف هذه الاستراتيجية في:[ix]

- تقوية مكانة الاتحاد المغاربي بين التكتلات الاقتصادية الأخرى وتدعيم القدرة التفاوضية لدول المنطقة ككل .
- العمل التدريجي لتحقيق الانتقال الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، فضلا عن الأشخاص.
- اعتبار المشاريع المشتركة وسيلة أساسية لتحقيق الاندماج الاقتصادي وتعبئة وسائل التمويل المتاحة الداخلية والخارجية لذلك.
- توسيع التبادل التجاري بين أعضاء الاتحاد على أساس تفضيلي لتعزيز التكامل والاندماج الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المشتركة.
- احداث تكامل اقتصادي في اطار سوق مفتوحة
- انشاء وحدة جمركية مبنية على أساس ضمان المنافسة، السليمة بين المنتجين في الاتحاد.
- احداث سوق مشتركة بين دول الاتحاد.

كما تم التوقيع أيضا على حوالي ثلاثين اتفاقية تندرج في إطار الاجراءات المواكبة لتطبيق استراتيجية التنمية المغاربية، الا أن المصادقة اقتصرت على ستة اتفاقيات منها وهي:[x]

أ- الاتفاقية التجارية والتعريفية التي وقعت سنة 1991،وتنص على تداول المنتجات ذات الأصل المغاربي، ويصاحبها 4 بروتوكولات تخص شهادة المنشأ وبروتوكول يحدد لائحة المنتجات المحررة بالاضافة الى اجراءات غير تعريفية واجراءات الوقاية، وأيضا ما يتعلق بالتعريفة التعويضية الموحدة بين دول الاتحاد .

ب-الاتفاقية المتعلقة بتأسيس وحدة جمركية بين الدول المكونة للاتحاد ومحددة المبادىء والقواعد الواجب مراعاتها .

ت-اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية.

ث-اتفاقية النقل البري للأفراد والبضائع.

ج- الاتفاقية الخاصة بضمان وتشجيع الاستثمار المغاربي.

ح- اتفاقية حول تأسيس البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، ومهمته تمويل المبادلات التجارية والمشاريع في دول الاتحاد.

المحور الثاني–مقومات البناء:

1- الموقع الجغرافي والتنوع والتباين في حجم الثروات المتاحة:

تتوفر لدى دول المغرب العربي أهم مستويات التكامل الاقتصادي من موارد بشرية حيث يصل عدد سكان المغرب العربي 100 مليون نسمة مع ملاحظة تفوق نسبة الشباب نسبة 75% مع توقع 107 ملايين في حدود 2025 ، بالاظافة إلى الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي حيث وقوعها مساحة تقارب 6000 كلم2، وهو ما يمثل 42% من مساحة الوطن العربي وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة نسبة 3.7% من إجمالي مساحة الاتحاد، كما تختزن أراضيها ثروات طاقوية ومعدنية متنوعة تتوزع توزيعا غير متكافىء بين دول الاتحاد،فـــفي ليبيا (4025 مليون طن من البترول)، وفي الجزائر (1265 مليون طن من البترول)، وتونس (57 مليون طن من البترول)، ويعتبر الفوسفات أهم ثروة فيتونس والمغرب وحدها (43.8 مليون طن). [xi]

وعليه فإن من حظ دول المغرب العربي إناقتصادياتها تتوفر على العوامل التي تساعدها على قيام تكتل اقتصادي يقوم على أساساالميزة التقنية انطلاقا من فكرة الاقتصادي البريطاني (ريكاردو). انطلاقا من هذاالتنوع في الثروات فإنه يمكن تشكيل تكامل يكون مصدرا للتقدم الاقتصادي في هذه الدول) السمك والحديد في موريتانيا, السمك والفوسفات والزراعة في المغرب, النفطوالزراعة في الجزائر,النفط في ليبيا ,الكثافة السكانية في الغرب والجزائر وقلتها في ليبيا وموريطانيا[xii].

2- التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة:

هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرةمثل المغرب الجزائر وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة مثل موريتانيا وليبيا مما يشجععلى التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي في البلدانالمغاربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة مثلموريتانيا والتي يمكن أن تستفيدة من التكامل بين عنصر الأرض والعمالة في دولكالمغرب والجزائر لتحقيق منافع كبيرة تحتاجها هذه البلدان نتيجة لتقارب المصالح بينموريتانيا ودول المغرب العربي خاصة الجزائر.[xiii]

3- الهوية:

الهوية المغربية هوية مركبة ومتعددة الأبعاد والجذور والمرجعيات، فيها بعد عربي اسلامي، افريقي فقد جاءت العروبة مع الإسلام فأصبح الإنتماءان معا جزءا من الثقافة المغربية، ويضاف إلى خصوصية الإسلام المغاربي في أبعادها السابقة الوحدة الدينية والمذهبية، لهذا فإنه من المؤكد أن هذه الوحدة ستشكل عاملا أساسيا في تشكيل الشخصية المغاربية وبناءاتها الإيديولوجية وتمثلاتها للدين ستؤدي دورا ملحوظا في الحياة السياسية، يفضي بترسيخ المواطنين في التماسك والإستمرارية والإستقرار، وهذا ما أكدته المقاربات البنائية التي ركزت على تأثير الأفكار وإعطائها الأهمية الكبرى للخطاب السائد في المجتمع بحكم أن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس أيضا لسلوكات تحضى بالقبول والتركيز على العامل الديني وما يلعبه من دور في التكامل في ظل العلاقات الدولية الراهنة، وذلك لما له من أهمية تنعكس في الطبيعة السيكولوجية والبعد الثقافي وكلاهما يندرج بشكل أو بآخر في آثار المخزون الذهني التاريخي والتجديد لاحتكاك الشعوب والدول بعضها ببعض.[xiv]

4- ضيق نطاق الأسواق المحلية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، في حين آن التكامل الاقتصادي يخلق سوقا أوسع أمام المنتجات نظرا لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول الاتحاد[xv].

5- اختلاف الإمكانيات المالية المتوفرة من قطر لآخر، والتي تعتبر من العوامل المشجعةلإقامة تكامل اقتصادي حيث ومن خلال هذا التكامل يمكن للدول ذات العجز المالي مثلموريتانيا تستطيع أن تحصل على التمويلات اللازمة للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيقالأمن الاقتصادي في إطار المغرب العربي، كما تتمكن الدول ذات الفائض من إيجاد منافعوفرص مربحة لاستثمار فوائضها – ليبيا والجزائر – في المشاريع التي تؤدي إلى الرفعمن التكامل الاقتصادي دون الحاجة إلى التمويل من المؤسسات الدولية ذات التكلفةالمرتفعة مما يحقق منافع كبيرة تنعكس على النمو الاقتصادي في هذهالدول.[xvi]

6- يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل مما يسمح بخلق فرص اوسع للاستثمار، وهو ما يساعد على حل مشكلة البطالة .

7- ضعف المركز التنافسي والتفاوضي لكل من دول الاتحاد(UMA) في مجال المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأطر مؤسسية، بسبب توقيع كل دولة اتفاقيات شراكة منفردة مع أوروبا واهتمامها بمناطق أخرى غير محيطها المغاربي، وكانت تونس من الدول الأولى التي وقعت على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي في يوليو 1996، فالتكامل يتيح موقف أكثر قوة في السوق الدولية واتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى، بالاظافة إلى انه يعمل على أن يحقق لها شروطا أفضل لتجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا، وفوائد عديدة في اتفاقاتها التجارية والاقتصادية والفنية مع الدول الأخرى[xvii].

8- الوفرات الناتجة عن التخصص فيالمشاريع ذات الإنتاج الكبير الحجم: إن التكامل الاقتصادي يتيح تطوير السلعوالخدمات الموجهة للسوق المغربية لتلبية حاجيات مستهلكيها ... وهذه الحاجة لا تتاحللدول في إطارها التنموي القطري، وبالتالي فهي من العوامل المشجعة على قيامالتكامل، لأن التخصص في إطار السوق التكاملية يختلف عن التخصص في إطار السوقالدولية بالمعاملة التفضيلية في هذه السوق، والتي تؤدي إحداث تأهيل إقليمي للمؤسساتالإنتاجية قبل اندماجها وتشاركها مع التكتلات الكبرى.

9- هناك حاجة ملحة لدول الاتحاد الاتحاد المغاربي إلى التكامل الاقتصادي لتوفير قاعدة قوية تحمي كيانها من عوامل التفكك، وهذا يمكن تحقيقه من خلال احترام المصالح الجزئية لكل دولة في إطار المنطق المتعدد الجوانب في قراءة المصلحة، فتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والنفع المتبادل بينها يؤهلها للتعامل مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية والاقليمية

المحور الثالث– التعاون ومشاريع التنمية الإقليمية:

على الرغم من أن الحدود التي لم تأخذ بالحسبان الخصائص البشرية الإفريقية (تاريخياً وأثنيا)، و لم تتوافق في كثير من المناطق الساحلية و الصحراوية مع المعايير الطبيعية المعتمدة في إقامة الحدود بين الدول إلا أنه يمكن تحويل هذه الحدود إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية، ويمثل مشروع الطريق السيار العابر للصحراء مشاريع التكامل الإقليمي، وسيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر[xviii].

1– مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا:

من الناحية التاريخية،يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه،يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ويربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة، التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكلي الإفريقي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن والتنمية، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو، ما يعادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع، حيث نجحت إلى غاية الآن في إنجاز 95 % منه، على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا والتشاد، حيث تكفلت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و39 كلم على التوالي، فيما يبقى الجزء الخاص بمالي متعطلا لانفلات أمني بعدما أنجزت نسبة 50 % منه، على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين تمنراست، تيمياوين وتيزاواتين[xix]

2– مشاريع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز:

حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم وأتوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية. بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومند فترة تمويل عمليا تحفر أبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد.

إن المتمعن والمتفحص للخريطة الجيو سياسية للدول الساحلية والمغاربية من المشكلات وقضايا الأمنية يجدها تعاني نزاعات وحروب التي تلازم هذه النزاعات داخلية وبينية ودول منهارة وأخرى عاجزة ونظرا لخاصية الانتشار والمخاطر والتي تشك لتحديا رئيسيا لأمن الساحل الإفريقي إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن(الفقر والجهل والأمية) من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له فقد أكدت في الكثير من المرات عل يضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العابر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان، وهو ماتفضل الجزائر وتلح عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في هذا الجزء الحساس من القارة.

3- المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية يفتتح مقره الرئيسي في تونس:

افتتح المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية مقره الرئيسي في عمارة جديدة بالكامل من ثلاث طوابق في حي البحيرة 2 بالعاصمة تونس،يوم 9 مايو 2017. وذلك تنفيذا للبنود المتعلقة باتفاقية تأسيس المصرف التي وقعتها الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، وبذلك تصبح العاصمة التونسية مقرا للمصرف المغاربي الجديد الذي من شأنه أن يدفع مسار التكامل الاقتصادي الإقليمي قُدُما إلى الأمام.

وترأس حفلَ الافتتاح السيد يوسف الشاهد، رئيس الحكومة التونسية الذي ألقى بالمناسبة خطابا عبر فيه عن اعتزاز بلده باستضافة مقر المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، موضحا أنه "دليل على قوة شعوب وحكومات المغربي التي تعمل على تعزيز العلاقات بين البلدان المغاربية" وأضاف الشاهد أنه بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تعيشها المنطقة "فإن تونس لن تدخر أي جهد في سبيل ضمان نجاح المصرف المغاربي الجديد"

أما الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، الطيب بكوش فقد أوضح بدوره أن انطلاق أنشطة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية هو تتويج لمسار طويل من شأنه أن يعزز نسيج المؤسسات في منطقة المغرب العربي.

في حين رأى رئيس مجلس إدارة المصرف، وزير المالية الجزائري الأسبق، محمد جلاب أن الدول الأعضاء قد أعطت إشارة إيجابية من خلال صرف ربع رأس مال المؤسسة منذ ديسمبر 2015، وذلك لتمكينها من إطلاق عملياتها".

وبافتتاح المقر المركزي للمصرف، تكون الدول المغاربية قد قطعت خطوة حاسمة على طريق التكامل الاقتصادي المغاربي، الأمر الذي يتوقع أن يكون له أثر كبير في مجال النمو وخلق فرص العمل.

نبذة عن المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجيةBMICE

المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية هو مؤسسة جديدة تم إنشاؤها بهدف تعزيز التكامل بين بلدان اتحاد المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا[xx].

ويأتي تأسيس هذا المصرف ضمن الجهود الرامية إلى استغلال الإمكانيات والفرص التي يتيحها التكامل الاقتصادي المغاربي لتحقيق استفادة بلدان المنطقة من رافعات نمو اقتصادي بديلة مع ما تتيحه من تأثير ايجابي في مجال التنمية .

ويهدف إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة إلى المساهمة في بناء اقتصاد مغاربي تنافسي ومتكامل من خلال تطوير الاستثمار والتبادل بين الدول المغاربية واقتراح حلول للعوائق والحواجز التنظيمية والمؤسسية[xxi] .

4- الإطار القانوني للتعاون بين الجزائر وتونس:

يتسم الإطار القانوني للتعاون الاقتصادي بين البلدين بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات الإطارية التي تشمل التعاون في مجال الطاقة، الصناعة، تشجيع وحماية الاستثمارات، النقل....

الاتفاقيات الإطارية :

مرسوم رئاسي رقم 271 – 13 مؤرخ في 24 يوليو سنة 2013 يتضمن نشرملاحق البروتوكول رقم 1 للاتفاق التجاري التفاضلي	طالع الجريدة الرسمية
الاتفاق التجاري التفاضلي الموقع بتونس في 4 ديسمبر 2008 .	طالع الجريدة الرسمية
اتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. الموقع بتونسفي 16 فيفري 2006.	طالع الجريدة الرسمية
اتفاق تعاون في مجال النقل البحري والملاحة البحرية موقع بالجزائرفي 22 أفريل 1993.	طالع الجريدة الرسمية
الإتفاقية المتعلقة بتبادل المساعدة الإدارية قصد استدراكالمخالفات الجمركية والبحث عنها وزجرها الموقعة بتونس في 09جانفي 1981 .	طالع الجريدة الرسمية
اتفاقية التعاون في ميدان البترول الموقعة بتونس في 06 جانفي .1970	طالع الجريدة الرسمية
اتفاقية لتكوين لجنة حكومية مختلطة للتعاون الاقتصادي والثقافيوالعلمي والفني الموقعة بتونس في 06 جانفي 1970 .	طالع الجريدة الرسمية
اتفاق متعلق بالنقل الجوي موقع بالجزائر في الأول من سبتمبر 1963 .	طالع الجريدة الرسمية
إعلان في مجال النقل بالسكك الحديدية الموقع بالجزائر في 26جويلية 1963 .	طالع الجريدة الرسمية

المحور الرابع–مناطق التبادل التجاري الحر بين تونس والجزائر.. الشعوب تتجاوز إخفاقات الحكومة:

لا تزال الشعوب المغاربية تتطلع إلى تطبيق فكرة المناطق التجارية الحرة بين حدود الدول المغاربية من سبعينيات القرن الماضي، ولا سيما الجزائر وتونس وليبيا.

وكانت الحكومة التونسية قد تعهدت بإقامة 14 منطقة تبادل تجاري مع الجزائر بعد أن وقعت مع جارتها الجزائر مذكرة تفاهم عام 2003 تقضي بإقامة منطقة تبادل حر مشتركة للمساهمة في تنمية المناطق الحدودية والتقليص من ظاهرة التهريب والتجارة خارج إطار القانون.

وعند تصفحي دات يوم للاخبار العالمية بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة لفت انتباهي الى موضوع يتعلق ببرنامج المغاربي ، حيث رصدت كاميرا هدا البرنامج حينما زارت احدى المناطق الحدودية التونسية مع الجزائر، ورصدت تمكن المواطنين من البلدين من ترجمة تطلعهم إلى إقامة منطقة تجارية حرة بإقامة سوق أسبوعي فريد من نوعه لتبادل البضائع بين البلدين، اسمه سوق ""الدزيرية"" أي سوق الجزائريين، الذي تم افتتاحه قبل أكثر من عقدين في قلعة سنان التي تتبع لمحافظة الكاف التونسية، فغياب التنمية على طول الشريط الحدودية التونسية مع الجزائر دفع كثيراً من التجار والمواطنين إلى تنشيط التبادل التجاري بين هذه المناطق بتفعيل مناطق شعبية حرة للتبادل التجاري، والقيام بما أخفقت الحكومة في تنظيم التجارة بين البلدين، ولا تكتفي بذلك بل تحاول التضييق على التجار الجزائريين لتقليص وجودهم في الأسواق التونسية.

ويتمنى كثير من التجار أن تقوم الحكومة بتنظيم مثل هذه المناطق بشكل قانوني، حتى يتسنى لهم العمل بشكل منظم وتحت إطار الدولة؛ ليساعدهم ذلك في إدخال بضائعهم إلى هذه المناطق بشكل رسمي، لا سيما وأن العلاقات الاجتماعية بين العائلات التونسية والجزائرية في المناطق الحدودية تشجع على التبادل التجاري بين الطرفين.

ويخشى كثير من التجار في هذا السوق أن تقوم الحكومة بإغلاقه، حيث يجمع هذا السوق الكثير من الشباب الجزائريين والتوانسة المقيمين على الحدود، الذين يحاولون كسب رزقهم من خلال بيع بضائعهم في هذا السوق، والقضاء على البطالة التي يعاني منها كثير ، ومن هذا المنطلق فان على دول الاتحاد المغاربي المصادقة وتفعيل كل الاتفاقيات المغاربية وتلبية رغبة الشعوب الى الوحدة والتعاون والتكافل على الاقل تشجيع وتقنين وشرعنة مثل هذه المشاريع تجنبا للعمليات ىالامشروعة لاسيما التهريب والذي قد ينجم عنه تهريب الاسلحة والممنوعات ىمما يؤثر سلبا على الجانب الامني في المناطق الحدودية ، وفيما يلي نتطرق الى اهداف وضوابط واهمية تجارة الحدود.[xxii]

1- أهمية تجارة الحدود:

لتنظيم تجارة الحدود أهميـــة قصوي خاصة علي حدود الدول المغاربية حيث تلعب دوراً مهماً في ضبط العمل في مجال التبادل للسلعي منعاً للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة، كما تمثل مؤشراً مهماً لإستقرار العلاقات بين الدول وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية:[xxiii]

– فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط الإقتصادي علي أسس قانونية .

– تعمل علي إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث آثراً إيجابياً في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي يساعد علـــي الإستقرار والحد من الهجرة إلي العواصم والمدن الكبري.

– دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط علـــي موانيء الدول الرئيسة.

– تعمل تجارة الحدود علي تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول .

– تساعد في تسهيل الحصول علي سلع مستوردة بالعملة المحلية.

– مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح إقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤى السياسية بين دول الجوار

2- أهداف تجارة الحدود:

لتجارة الحدود أهداف عدة تتمثل في[xxiv]:

–تنمية وتقوية الصلات التجارية بين الدول المغاربية وخلق مصالح مشتركة بينهما.
–دعم أواصر الصداقة والاخوة بين الدول المغاربية بتقوية العلاقات السياسية والتقليل من مهددات الأمن والنزاعات الحدودية .
–تشجيع الولايات الحدودية علي زيادة مواعينها الإيرادية وإيجاد مصادر دخل وإيرادات حقيقية لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية.
–توفير بعض السلع الضروية للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية.
–تحسين المستوي المعيشي والوضع الاجتماعيلسكان المناطق الحدودية وتوفير فرص عمل للمواطن .
–تقلل من فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية.
–الحد من الهجرة من الريف إلي المدينة أو إلي الخـــارج وذلك لنشاط عمليات التبادل التجاري وأثرها الإقتصادي .
–تخفيض الطلب علي العملة الصعبة إذ أن تجارة الحدود تجارة مقايضة سلعة باخري.
–التعرف والترويج للسلع والمنتجات المغاربية وخلق أسواق ثابتة لها .

3- ضوابط عمل تجارة الحدود:

التجارة من حيث أنها دولية وإقليمية تعني إنتقـــال الســـلع والخـــدمات ورأس المـــال والأشـــخاص وهـــي علاقات إقتصادية تختلف من دولة إلي أخري لأختلاف الخصـــائص والمميـــزات النســـبية لكـــل منهـــا ، ولنجاح تجارة الحدود ، علي كل ولاية عمـــل دراســـات وافيـــة تتنـــاول طبيعـــة الولايـــة مـــن الســـكان إضافة إلي المقومات والركائز التي تضبط تلك التجـــارة وأهمهـــا التقيـــد والإلتـــزام لسياســـات وخطـــط وزارة التجارة الخارجية والجهاز المصرفي في تطبيق منظم لهـــذه التجـــارة مـــع التأكـــد مـــن مطابقـــة إجراءات الإستيراد والتصدير مع المستندات اللازمة عند التخليص[xxv]

المحور الخامس– عناصر الاخفاق:

1- المعوقات القانونية (المعاهدة ومحتواها وتحيين النصوص القانونية)

تتمثل المعوقات القانونية اساسا في طبيعة المعاهدة ومحتواها (لاسيما المادة 06 المتعلقة بقاعدة الاجماع)، وتحيين النصوص القانونية، فمن حيث المعاهدة يلاحظ الاقتصاب الشديد في نص معاهدة انشاء الاتحاد المغاربي مقارنة بالمعاهدات الدولية الاخرى من هدا النوع، حيث نجدها احتوت على 19 مادة فقط مع ترك الترتيبات التطبيقية الى التنظيم فيما بعد، بينما نجد معاهدة روما المؤسسة للسوق الاوروبية المشتركة سنة 1957، احتوت على 248 مادة بها 4 ملاحق و9 تصريحات، كما يمكن ملاحظة التعميم وعدم الدقة في أي هدف وربطه باجال التنفيد والياته، وعدم الوصوح في العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول الى أي وصع جديد.[xxvi]

اما في ما يتعلق بتحيين النصوص القانونية ،فبالنظر الى فترة اصدار النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد المغاربي والتي قاربت الثلاثين سنة ، فانها لا تتماشى اليوم مع المستجدات المغاربية والدولية ، وممّا زاد من تعقيد الأمور هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي إقتراح

يتضمن تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة18)، كما تشترط أحكام معاهدة مراكش موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ إتفاقية وقّع عليها وبالتالي تعطل العمل المغاربي المشترك .فمن بين37إتفاقية وقعت في إطار إتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على29منها وصادقت تونس على27 إتفاقية وصادقت ليبيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على ست إتفاقيات فقط، وعليه لم تدخل حيّز التنفيذ غالبية الإتفاقيات إلا تلك الإتفاقيات التي صادقت عليها كلال دول الأعضاء.[xxvii]

2- **المعوقات السياسية** (قضية لوكربي، مشكلة الصحراء الغربية، ضعف المجتمع المدني، اختلاف الرؤى الوحدوية)

2-1- ضعف المجتمع المدني

لقد احتكرت المؤسسات الرسمية كل أنواع المسؤوليات وهمشت إلى حد كبير دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما أدى إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني من حيث التنظيم والممارسة وافتقارها إلى الوسائل الإعلامية لإبلاغ رسالتها إلى الجمهور، وهذه العوامل هي التي حالت دون أن تلعب حوالي 83 منظمة من مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع المغاربي التي تأسست في إطار اتحاد المغرب العربي أن تلعب دورها في تحقيق الوحدة المغاربية، وهو ما يعني أن العبرة ليست بعدد منظمات المجتمع المدني ولكن العبرة بفاعليتها إلا أن الفاعلية تتطلب قدرا من حرية الإرادة والحركية وهي عوامل غير متوفرة لهذه المنظمات في الوقت الحاضر نتيجة هيمنة الدولة على الشأن العام وتلك السلبية بادية في عرقلة منظمات المجتمع المدني عن القيام بدورها في تحقيق التنمية والبناء المغاربي المشترك، لأن البناء المغاربي المشترك يحتاج إلى مشاركة الجميع وتوفر إرادة الجميع، وهو مايعني أن أزمة اتحاد المغرب العربي هي في جزء منها أزمة مجتمع مدني، وعلينا أن نتعلم من تجربة الإتحاد الأوروبي الذي ساعدته ديمقراطية أنظمته على استمرار تجربته ووصولها إلى أهدافه xxviii

2-2- ضعف الادارة السياسية

تتميز الادارة السياسية لدى الدول الاعظاء في الاتحاد المغاربي بالتدبدب وغياب الديمقراطية التي قضي عليهابفعل هذه الادارة، وكذلك بعدم استعداد هذه الدول للتخلي عن جزء من سيادتها القطرية لصالح الكيان المشترك والمتمثل في اتحاد المغرب العربي

2-3- قضية الصحراء الغربية

لقد اهتمت الدول المجاورة للصحراء وهي المغرب وموريتانيا والجزائر، بضرورة خروج الإسبان من الإقليم وفي منتصف عام 1970 م ظهرت إلى الوجود منظمة عسكرية هي منظمة البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وقد أنشئت هذه المنظمة بدعم من الجزائر وكانت هذه المنظمة تنادي بتكوين دولة مستقلة في الصحراء الغربية في حين كانت المغرب وموريتانيا تعتبران الصحراء الغربية أجزاء محتلة من أراضي الدولتين يجب استعادتها، وهكذا وجدت الخلافات بين كل من المغرب وموريتانيا من جهة والجزائر ومنظمة البوليساريو من جهة أخرى[xxix].

قامت الجزائر بدعم البوليساريو التي تطالب بإستقلال المنطقة، وكونت هذه المنظمة حكومة في المنفى وسمت دولتها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وكانت تتلقى دعما وتأييدا من الجزائر بهذا الخصوص وقد قامت الجبهة ببعض العمليات العسكرية في المنطقة وقد استطاعت هذه الجبهة التغلب على القوات الموريتانية في الجنوب لذا قررت موريتانيا في عام 1979 م الجلاء عن القسم الجنوبي من الصحراء، عندها استغلت القوات المغربية هذا الموقف فقامت بإحتلال الجزء الجنوبي الخاص بموريتانيا وضمته إلى القسم الشمالي، واستمرت الإشتباكات والمواجهة بين الطرفين الصحراوي والمغربي إلى عام 1988حيث وافق الطرفان المغربي وجبهة البوليساريو على وقف إطلاق النار، على أن يجري استفتاء عام للسكان تحت إشراف الأمم المتحدة يتقرر بموجبه مصير الصحراء الغربية وقد تشكلت لجنة من الأمم المتحدة لمتابعة موضوع الإستفتاء وحصر السكان الذين يحق لهم الإستفتاء لكن الإستفتاء ليومنا هذا لم ينجز ومسألة الصحراء الغربية ماتزال تصعد حدة التوتر بين الدول المغاربية وتضع علاقاتها على المحك بين الطرفين الأساسين الجزائر على اعتبارها حاضنة للقضية ومدعمة لها والمغرب الذي يؤكد على مغربية الصحراء الغربية، وتضع التكامل المغاربي أمام تحدي مزمن ليس له نهاية أو حدود[xxx].

2-4- قضية لوكربي

لقد كان لقضية" لوكاربي "الأثر السلبي على أداء ومستوى علاقات التعاون بين بلدان التكامل الاقتصادي المغاربي .فبعد إصدار قرار مجلس الأمن الذي فرض حظرا جوي وعسكريا وديبلوماسسيا على ليبيا، طالبت هذه الأخيرة من الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أنّ "كل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداء على دول الأعضاء الأخرى ."إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة التضامن معها في مواجهة الدول الغربية،

وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع بلدان المغرب العربي بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواقشط وتونس، وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها، وعدم استلامها لرئاسة الاتحاد من الجزائر سنة 1995.

لقد كان هدا أول تعبير عن هشاشة مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وضعف هذا التكتل، هو الموقف السلبي، والصامت إزاء القرارات الأممية الأمريكية التي تهدف في الحقيقة الى المس بامن دول اتحاد المغرب العربي، والقضاء عليه كتكتل اقتصادي يهدف إلى مغرب عربي موحد في المستقبل، وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية والغربية في منطقة المغرب العربي، فكان رد فعل ليبيا إزاء الموقف المغاربي، هو أولا التهديد بالانسحاب من الاتحاد، ثم ثانيا إلغاء الوزارة المكلفة بالعلاقات المغاربية، وتكريس توجه جديد في سياستها الخارجية نحو القارة الإفريقية

2-5- اختلاف الرؤى الوحدوية

ان اختلاف الرؤى الوحدوية طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشاته، حيث تجاذبه تياران[xxxi]:

التيار الاول: يدعو الى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول الى تحقيق التكامل المغاربي، حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في منطقة المغرب العربي باتباع هدا التيار، فهي لاتتحمس لامكانية تحقيق الوحدة على مراحل، ودلك على اساس ان الاحداث قد اثبتت ان هده المراحل مهددة بالتوقف والجمود في أي وقت، ولدلك وجب التوجه منذ البداية الى" الوحدة الحقيقية "أي الوحدة الاندماجية.

اما التيار الثاني: فهو يرى انه من الافضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات (المدخل الوظيفي) والدي يندرج عبر مراحل تهيئ الطريق الى تحقيق اندماج دول المغرب الغربي ووحدته، وهو تيار تغلب في منطقة المغرب وتبناه اتحاد المغرب العربي.

كما يمكن أن نضيف إلى مسلسل تأزم العلاقات الثنائية، قطع ليبيا لعلاقاتها الدبلوماسية مع موريتانيا، احتجاجا على تطبيع هذه الأخيرة لعلاقاتها السياسية مع« إسرائيل».

إن التكامل المغاربي كان ولا يزال رهين التقلبات السياسية وعدم وضوح الخيارات الإستراتيجية والسياسية لهذه الدول بالاظافة إلى الهاجس الأمني القطري واختلاف طبيعة الأنظمة السياسية وطبيعة العلاقات بينها ، فهناك من يرى بأن العلاقات الجزائرية – المغربية وطبيعتها ظلت تعتبر من أهم الأسباب المؤثرة على مسار التكامل لا سيما وانه لا يمكن تصور بناء مغرب عربي بدون المغرب أو الجزائر – خاصة هذه الاخيرة– بحكم أهميتها الاقتصادية وثقلها السياسي والاستراتيجي وباعتبارها الأكثر تأثيرا في المنطقة.

وإجمالا، إذا كان تأسيس اتحاد المغرب العربي قد ساعد على تطبيع العلاقات الثنائية مغاربيا، فإن هذه العلاقات لا تزال تتأرجح بين استمرار رواسب الغموض، والتشكك والحذر؛ بسب طغيان الخلافات السياسية، الأمر الذي يحول دون تحقيق نوع من التكتل السياسي، وبالتالي يطرح صعوبة الاندماج الاقتصادي.

3- المعوقات الاقتصادية

3-1- استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الأفقي: إذ مازال يستحوذ الاتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي. وتجدر الإشارة إلى أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكّل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية، ويجعلها متقلبة حسب التقلب الحاصل في التجارة الخارجية، وهو ما استغلته أوروبا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة **مما ادى الى:**[xxxii]

* انخفاض المبادلات التجارية البينية المغاربية.
* غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغاربية.
* ضعف هيكل المبادلات التجارية، بحيث في العادة تمر المبادلات التجارية عبر شريك ثالث، غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، يستورد المغرب من الجزائر مبلغ 5%من وارداتها من المشتقات النفطية، في حين يستورد ماتزيد قيمته الإجمالية عشرات المرات من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2% من وارداتها من الحوامض من المغرب، في حين تستورد ما قيمته عشرات الاضعاف من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي بعضها مصنَّع في المنطقة، وتعد أسبانيا أكبر مصدِّر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية، التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم .ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروب التصدر لدول المنطقة بأسعار مضاعفة، وأخيرا هنالك التماثل في بعض المنتجات السلعية، مما جعلها تدخل في منافسة حادة في ما بينها[xxxiii].

ولهذا فان واقع العلاقات التجارية بين بلدان المغرب العربي يشير الى الضعف الكبير، حيث لا يتجاوز حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول نسبة % 2,5 في حين تصل مبادلات هذه المنطقة مع اوروبا حوالي % 70من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة .كما تبيّن الإحصائيات مثلا أنّ % 78من صادرات تونس موجّهة إلى الاتحاد الأوربي الذي بدوره يضمن % 72من الواردات لتونس .والمغرب% 60 من مبادلاته التجارية تتمّ مع الاتحاد الأوروبي .والجزائر % 58 من وارداتها من الاتحاد الاوروبي في مقابل % 62الصادرات، وبالنسبة لموريطانيا ايضا فان نصف مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الاوروبي ، ويرجع ضعف نسبة التجارة البينية بين الدول المغاربية إلى المعوقات التالية[xxxiv]:

3-2-التناقضات السياسية بين الأنظمة التي حالت دون التوصل لحلول خلافاتها البسيطة عرقل تطور التجارة البينية، وكذلك عدم الاستقرار السياسي المتجذر داخل المنطقة والناجم عن قصور اقتصاديات هذه الدول.

3-3- اختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية .

3-4- برغم من وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية بين الدول المغاربية في المجال التجاري ، الا انه لا توجد تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين هده الدول.

3-5-ضعف وسائل النقل البري والبحري وغياب الإنسجام بين أنشطة الأساطيل البحرية والجوية والبرية المغاربية ، وكدلك صعوبات التمويل التي ترجع إلى ندرة العملة الأجنبية خاصة في موريتانيا والجزائر، وأزمة المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الدول المغاربية.

3-6-عدم قابلية عملات البلدان المغاربية للتبادل فيما بينها إلا عبر عملة أجنبية أخرى.

إن كل هذه العوامل مجتمعة، أسهمت في غياب أجواء ملائمة لقيام تعاون اقتصادي متكامل بين أقطار المغرب العربي؛ لمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية والعولمة الاقتصادية التي اشتد تأثيرها بعد انتهاء الحرب الباردة.

الخاتمة

إن مشكلة وحدة المغرب العربي ليست مشكلة عجز التركيب الديني أو الثقافي أو إقتصادي ، بل بالعكس فان دول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون عربي إقليمي فاعل ، إلا أن ما حصل منذ إعلان ميثاق الاتحاد لا يعكس هذا الرأي ، ولعله يكشف بكثير من القوة، وجود خلل ما في الإرادة السياسية يقف بمنزلة حجر عثرة أمام الطموح المجتمعي المغاربي في بناء قوة عربية إقليمية في شمال غرب إفريقيا، قوة قادرة على ركوب درب التنمية بإيقاع أسرع، وقادرة في الوقت نفسه على إعداد محاور للاتحاد الاوروبي الذي يزداد قوة، ويتجه لتعزيز مسيرته التاريخية في بناء القارة الأوروبية..

والجدير بالذكر أن القطاعات التي أولتها الحكومات المغاربية عنايتها للتعاون الاقتصادي تركزت بصورة خاصة على المبادلات التجارية وعلى الصناعة وشملت بعناية مخصصة، ميادين التمويل والتأمين والقوى العاملة والحسابات الوطنية والإحصاءات .والإهمال الشبه كامل للقطاع الزراعي ،أما في مجال التنمية فلقد اكتفى المجلس الاستشاري لاتحاد المغرب العربي في إحدى الدورات إلى الدعوة للتنسيق بين المخططات الوطنية ولكن شيئا من ذلك لم يحصل ،و لابد من الإقرار بأنه حتى ولو لم يشمل هذا التعاون عدة مجالات واقتصر في المجال الاقتصادي على قطاعين هما الصناعي والتجاري فرغم هذا لا يمكن القول أنه أنجز الكثير وانما الإنجازات كانت طفيفة جدا بالغة الاحتشام زهيدة الشأن مقارنة بالأهداف الطموحة المرسومة لنشاط أجهزة الاتحاد ، وبالنظر إلى إمكانياتها المتاحة سواء في الموارد الطبيعية والمواقع الاستراتيجية والحافر الحضاري العريق . وعلى وجه الاجمال يمكن القول بأنه رغم جميع الاتفاقات المبرمة في اطار استراتيجية التنمية المغاربية، فقد ظل حجم المبادلات التجارية متواضعا لا يرقى الى المستوى المطلوب، فالمجهود المبذول لا ينعكس على مستوى المبادلات التجارية بين البلدان الموقعة على الاتفاقية، حيث أن حجم المبادلات الخارجية لا يتجاوز 2 الى 3% من مجموع مبادلات الدول الخمس، وهو ما يمكن اعتباره فشلا كبيرا للمجهود المحقق والذي ظل في متواضعا بالنسبة لما يتطلبه انشاء منطقة للتبادل الحر وتنفيذ المقتضيات القانونية والاداريةالمواكبة لها، يحصل هذا رغم الامكانيات الواسعة للتبادل بين الدول الخمس، وهذا ما يجعلنا نتسائل عن اسباب فشل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي

[i]- شوقي عطا الله الجمل : المغرب العربي الكبير، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1977 ،ص397.

[ii]- محمد عابد الجابري (وآخرون): وحدة المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 22

[iii]- مصطفى الفيلالي : المغرب العربي نداء المستقبل .ب د : دار س ارس للنشر، 1988، ص 67

[iv]–مصطفى الفيلالي :" آفاق اتحاد المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 132 ،1990 .ص42

[v]– عبد الحميد الابراهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996، ص338

vi–معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي ، 1989م ma.gov.maec.w

vii–الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، معلومات عن اتحاد المغرب العربي org.maghrbarbe.www

viii–محمد شكري ، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الإقتصادية 7/8 نوفمبر 2007 م الدوحة – قطر

ix–محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها ، بيروت : مركز دراسات الوحدةالعربية ، 1986 ، ص .918

[x]–أ/ محمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٠(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1993)ص: 50

[xi]–محمد صالح الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر، دار الفكر العربي المعاصر، دار الفكر، 2001 ،ص: 35–36

[xii]–د/عـــــــادل مـــســـاوي: الدبلوماسية المغربية: الحصاد والرهانات الجديدة، مذكور في المغرب في مفترق الطرق، 2004–2005 ،كراسات استراتجية، منشورات وجهة نظر، 2005 ،ص:218–226

[xiii]–رشيد خشانة: المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، عدد: 82 ،أبريل 1999 ،ص: 39

[xiv]– محمد صالح الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر، دار الفكر العربي المعاصر، دار الفكر، 2001 ،ص: 30–31

[xv]– محمد صالح الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر، دار الفكر العربي المعاصر، دار الفكر، 2001 ،ص: 35–36

[xvi]– عبدالكريم عدلاني. المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد، مذكور في د/محمد عاشور، أ/أحمـــــد علي ســـالم. التكامل الإقليمي في إفريقيا. رؤيةوآفـــاق. جامعة القاهرة. معهد البحوث والدراسات الإفريقية. 2005 ،ص: 299

[xvii]– رشيد خشانة: المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، عدد: 82 ،أبريل 1999 ،ص: 31–39

[xviii]– د/ علي الدين هلال ، جميل مطر: النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السابعة ، بيروت ،2001 ، ص278

xix- مصطفى الكثيري وحسن الصبار: اتحاد المغرب العربي في مواجهة الاتحـــاد الأوروبي، معادلة التحدي الأوروبي والجواب المغاربي، مذكور في العلاقات الاقتصادية البينية لبلدان المغرب العربي في مواجهة التكتلات الخارجية، ندوة علمية للمؤتمر الثاني لاتحاد المغرب العربي للاقتصاديين، الحوليات المغربية للاقتصاد، عدد خاص، شتاء 1995 ص:97.

xx– راوية توفيق: دول الشمال الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد). د . محمد عاشور وآخرون مرجع سابق، ص : 310

[xxi]– فاطمة بيرم، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009 /2010 ،ص .94

[xxii]– حمد ناجي، "الاتحاد المغاربي (طموحاته واشكالياته)"، مجلة السياسة الدولية، ع 111 ،مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1993 ،ص ص 97. – 98

[xxiii]– -مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "الاتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة وتزايد التحديات ، " مجلة المستقبل العربي، ع397 ،مارس 2012 ،ص .21

[xxiv]– عبد الله العروي، المغرب العربي (نظرة مستقبلية)، وزارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة، 1983 /1984 ، ص ص 201 – 202.

[xxv]–توفيق المديني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية، منشورات اتحاد المغرب العربي، دمشق، 2006 ،ص ص 12. – 13

[xxvi]–توفيق المدني ، اتحاد المغرب العربي بين التأجيل و الاحياء . دمشق : دار الاتحاد للكتاب العربي ، 2006، ص25

[xxvii]–كمال عبد اللطيف ،"اتحاد المغرب العربي... الإصلاح السياسي أولاً "، صحيفة الشرق الأوسط تاريخ 19اب2004

[xxviii]–جورج الراسي ،" الجراد وحده يوحّد المغرب العربي "، صحيفة المستقبل اللبنانية ، العدد 1779، 15،كانون الأول 2004 ، صفحة .17

[xxix]– الهواري عدي ،" عود على بدء بين الجزائر والمغرب:الأخوة المستحيلة ". لوموند ديبلوماتيك،النسخة العربية الصادرة في ديسمبر .1999

xxx–عبد الحميد الابراهيمي ، مرجع سابق ، ص .157

[xxxi]– صالح صالحي، اتحاد المغرب العربي (التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحكيم وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية)، الجزائر، دار الهدى، 2005 ،ص ص 304 – 306.

[xxxii]–د/عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996 ،ص:29–30

[xxxiii]– فاطمة بيرم، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009 /2010 ،ص .94

[xxxiv]– نعيمة البالي "، الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض ، " ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، قطر، 17 – 18 فيفري 2013 ،ص .06